



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٦ / ٥ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد الساسي و جعفر ناصر حسين و اكرم طه محمد و اكرم احمد باهان و محمد صائب التقيشدي و عيود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو ائمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب واصدرت قرارها الاتي :

التمييز / مؤيد عباس حطمي لطف الله.

التمييز عليه / رئيس ديوان الوقف السني العام / إضافة لوظيفته -
ويكفته الموظفة الحرفية وجدان حسين .

الإدعاء /

ادعى المدعي (التمييز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق ان قدم طلباً إلى دائرة المدعي عليه / إضافة لوظيفته (التمييز عليه) بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٩ لتنفيذ القرار الصادر من لجنة محاسبة المتولين في قضاء الطوز بعدد (١/إقضاء واثي/١٩٩٧) في ٢٥/١٠/١٩٩٧ والخاص بتسوية المتولى مصطفى فاسم مصطفى من التولية لوقف الشيخ معصوم الا ان دائرة المدعي عليه / إضافة لوظيفته قد أحالت طلبه إلى هيئة إدارة واستثمار أموال الوقف السني الملحقة في بغداد لإجراء التلزم . نظم المدعي لدى المدعي عليه / إضافة لوظيفته وسجل التنظيم لدى بريد كركوك بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٩ وتم إرساله الى دائرة المدعي عليه / إضافة لوظيفته بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٩ . أقام المدعي دعواه بتاريخ ٥/٧/٢٠٠٩ طلب الحكم بالزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بمنع معارضته نه



في تنفيذ القرار المذكور لثلاً ، ونتيجة للمرافعة الحضورية العتية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠١٠/٢/١٨ وبعد اضيارة ١٥٦/ق/٢٠٠٩ لحكم برد الدعوى لكون المدعي قد اقام دعواه خارج لمددة القانونية المنصوص عليها على وفق احكام الفقرة (و) من البند ثانياً / المادة ٧ من قانون مجلس شورى الدولة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل حيث ان مدد الطعن في القرارات من الإجراءات الشكلية التي رسمها القانون وبذلك تكون واجبة الاتباع لانها من النظام العام . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاحتته التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٣/١ طالباً لنفضه للأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي واقع ضمن المددة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه لما استند اليه من اسباب غير صحيح ومخالف للقانون حيث تأيد من وقائع الدعوى ان المميز (المدعي) قد سجل التظلم المعنون الي المدعي عليه رئيس ديوان الوقت السني العام / اضافة لوظيفته لدى بريد كركوك بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٠ وتم ارسال التظلم من دائرة البريد دون ان تتحقق المحكمة من تاريخ تسلم المدعي عليه / اضافة لوظيفته للتظلم وانها استندت لسي ان تاريخ تسليم التظلم كان في ٢٠٠٩/١١/١٧ وهو ما ورد بالاشعار المرسل الي المحكمة من الشؤون البريدية / المسجلات / كركوك والذي ورد فيه (التظلم صادر من دائرة والمرسل الي ديوان الوقت السني المكتب الخاص للسيد رئيس الديوان / مؤيد ذلك من قبل المدعي (مؤيد عباس حلمي) وتم استلامها من قبل دائرة ديوان



الوقت المنى) وقد لوحظ ان الاعجاز موقع من شخص يدعى حسين بتاريخ
٢٠٠٩/١١/١٧ وان هذا التاريخ لايعني بالضرورة كونه تاريخ ارسال التظلم
وتسلمه من دائرة المدعى عليه فكان على المحكمة التحق من تاريخ تسلم التظلم
من دائرة الوقت المنى وارسال صورة ضوئية مصدقة للتظلم وحيث ان المحكمة
سارت بخلاف ذلك عليه قرر نقض القرار التمييز وإعادة الدعوى الى محكمتها
لتسير فيها على الوجه المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة ومصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٥/٦ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد الساسي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

اكرم طه محمد

العضو

اكرم احمد بيان

العضو

محمد صائب النقشبندى

العضو

عبود صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون فس كوركييس

العضو

حسين أبو التمن